MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

السيد الأستاذ / زكريا عبد الفتاح حمزة

نائب رئيس قطاع الإفصاح والحوكمة

البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد ::

إلحاقاً لكتابنا المؤرخ ٢٠٢٤/٢/١٣ مرفق صورة القوائم المالية وتقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ للشركة.

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ للشركة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب التنفيذى

(عمرو عطية احمد)

مصر للفنادق ش.ت.م.م

Head Office 28 Hussien Wassef St., El Dokki, Giza, Egypt
Tel.: +2 02 3761 0586 / +2 02 3761 0246
Fax: +2 02 3761 0256

٢٨ ش حسين واصف - الدقي - الجيزة - مصر
تليفون : ٠٢٣٧٦١٠٥٨٦ +٢ / ٠٢٣٧٦١٠٢٤٦ +٢
فاكس : ٠٢٣٧٦١٠٢٥٦ +٢

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحيه طيبه وبعد ::

إلحاقاً لكتابنا المؤرخ ٢٠٢٤/٢/١٣ مرفق صورة القوائم المالية وتقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ للشركة.

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ للشركة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

العضو المنتدب التنفيذى

(عمرو عطية احمد)

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

٢٨ ش حسين واصف - الدقي - الجيزة - مصر
تليفون : ٠٥٨٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+ / ٠٢٤٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+
فاكس : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+

Head Office 28 Hussien Wassef St., El Dokki, Giza, Egypt
Tel.: +2 02 3761 0586 / +2 02 3761 0246
Fax: +2 02 3761 0256

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

رد الشركة
على تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة "مصر للفنادق"
في ٢٠٢٣/١٢/٣١

الملاحظـــــة	الـــــرد
• عدم التزام الشركة بتطبيق قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل الدليل المحاسبي وشرحه والقوائم المالية بالنظام المحاسبي الموحد عند إعداد القوائم المالية الدورية للشركة عن الفترة المالية من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١. يتعين الالتزام بتطبيق قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المشار إليه.	• جاري العمل على تصميم وانشاء الدليل المحاسبي الجديد والقوائم المالية على برنامج الحسابات بالشركة وفقـاً لنظام E.R.P والانتهاء من ذلك والعمل به إعتباراً من ٢٠٢٤/٤/١ وطبقاً للبرنامج المخطط لذلك وأسوة بباقي الشركات التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق.
• ظهر رصيد حـ/الأصول الثابتة بالصافي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ١٣٧١ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك بنحو ٣٨٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى :- • مازالت الشركة لم تنته من إجراءات نقل التبعية للعمل تحت مظلة قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ بالموافقة على تحويل الشركة من العمل تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ للعمل تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته إعمالا لأحكام المادة (٣٩) مكرر من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ و استكمالاً للإجراءات قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٧ للتنازل عن عدد ٨ شقق المملوكة لها بمدينة نويبع – محافظة جنوب سيناء للشركة القابضة للسياحة والفنادق لوجود أسهم مملوكة لأجانب والأسهم محملة بحصة عقارية من خلال تقييم الوحدات وفقاً للقرار ٦٣٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر من رئيس مجلس الوزراء وحتى تاريخ الفحص فبراير ٢٠٢٤ لم يتم الانتهاء من الإجراءات اللازمة لنقل ملكية الوحدات المشار إليها للشركة القابضة. نوصى باستكمال الإجراءات اللازمة لسرعة نقل تبعية الشركة تنفيذاً لأحكام قانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه وكذا قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة مع مراعاة كافة القوانين والقرارات ذات الصلة مع موافاتنا بما تم في هذا الشأن.	• تقوم الشركة بمتابعة إجراءات نقل التبعية عن كثب وآخر المستجدات أن يخضع الملف المقدم بخصوص هذا الشأن للإجراءات الداخلية المتبعة في الهيئة العامة للإستثمار ومنها تسليم الملف لوحدة سيناء الكائن مقرها بمبنى الهيئة لمراجعته وليقوم بدوره بالعرض على الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء وتم إستيفاء كافة طلبات الجهاز وسداد الرسوم المقررة عنها للحصول على موافقة الجهاز ليتسنى للهيئة العامة للإستثمار السير في إتخاذ باقي الإجراءات لإعتماد الملف للنقل ويتم التنسيق في كافة الإجراءات مع المستشار القانوني لمعالي وزير قطاع الأعمال العام. • وبالمتابعة لدى محافظة جنوب سيناء ومدينتي دهب ونويبع تبين أن مدينة دهب تخضع لتطبيـق قـرار الاسـتثناء رقـم (١٢٨) لسـنة ٢٠٢٢الصـادر بتـاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٥ مـن السيد/رئيس الجمهورية باستثناء مدينتي شرم الشيخ ودهب قطاع خليج العقبة السياحي من الخضوع لأحكام قانون التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء ، في حين أن مدينة نويبع فيما يخص الثمان وحدات المملوكة للشركة لا تخضع لتطبيق ذلك القرار. - بعد ورود خطاب الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء والذي يفيد بعدم الموافقة على التحول لوجود أسهم مملوكة لأجانب والأسهم المحملة بحصة عقارية ، وكما أفاد الجهاز بضرورة نقل حق الرقبة لممتلكات الشركة في سيناء لأى كيان مصري ١٠٠% وبناءً على هذا الرد وبمراجعة القانون المنظم للجهاز (١٤) لسنة ٢٠١٢ تبين أنه يجب الخضوع للجنة تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون (١٤) لسنة ٢٠١٢ وبناءً عليه تم إعداد المذكرات

الملاحظـــــــة	الـــــــرد
	والمستندات الدالة على ذلك وتم تقديم كافة المستندات للعرض على لجنة تسوية المنازعات والطلب يحمل رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢٢ وجاري المتابعة مع الجهاز. - وبناء على الالتماس المقدم للجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء (لجنة تسوية المنازعات) المشار إليه بعاليه فتمت المتابعة مع الجهاز لبحث سبل الحصول على موافقتهم على ملف التحويل الماثل. - تم البدء في إجراءات التنازل (البيع) للشقق لصالح الشركة القابضة للسياحة والفنادق وفقاً للقرار ٦٣٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر من دولة رئيس مجلس الوزراء ، والعرض على الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٧ والتي وافقت على البيع. وقد افقت الجمعية العامة للشركة القابضة للسياحة والفنادق على إجراءات بيع الشقق لصالح الشركة القابضة للسياحة والفنادق وتم تسليم الملف إلى مجلس الوزراء لإصدار القرار. وجاري استكمال الإجراءات اللازمة لسرعة نقل تبعية الشركة تنفيذاً لأحكام قانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه مع مراعاة كافة القوانين والقرارات ذات الصلة.
• نحو ١٥١ ألف جنيه قيمة ما أمكن حصره من ضريبة القيمة المضافة على فواتير تطوير فندق دهب الخاصة بمعدات المطابخ والحلواني والتي تم إضافتها بالكامل على حسابات الأصول دون مراعاة خصم تلك الضرائب كضرائب على المدخلات والاستفادة منه وفقاً لما تقتضيه المواد (٢٢ ، ٣٠) من قانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ، وقد ورد برد الشركة أنه جاري حصر فواتير فندق سفير دهب خلال الربع الأول وعرضها على المستشار الضريبي لمعرفة أحقية الشركة في الاستفادة من تلك الضرائب. يتعين حصر الحالات المماثلة حتى الربع الثاني المنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وبحث كيفية الاستفادة من تلك الضرائب المخصومة كضريبة على المدخلات وفقاً لأحكام المواد المشار إليها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء الدراسة لما له من أثر على أرصدة الأصول وإهلاكاتها.	•جارى الانتهاء من حصر فواتير فندق سفير دهب المنفذة خلال الفترة الحالية وأسوة بما سبق إثباته وعرضها على المستشار الضريبي لمعرفة أحقية الشركة والإستفادة منها وخصمها من ضرائب القيمة المضافة المستحقة على الشركة والفنادق التابعة لها.
• ظهر رصيد الاستثمارات في شركات شقيقة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ٨.٧٩٨ مليون جنيه بعد خصم مخصص هبوط أسعار أوراق مالية والبالغ نحو ٢.٧٤٠ مليون جنيه ، وقد تبين بشأنه :- - استمرار الشركة باستبعاد رصيد الاستثمارات في قيمة الأسهم الخاصة بشركة الإسماعيلية الجديدة للاستثمار السياحي والبالغ نحو ٨.٤٦٢ مليون جنيه بعد بيعها في مايو ٢٠١٩ دون ما يفيد نقل ملكية الأسهم للشركة المشترية لها رغم تكرار الإشارة لذلك حيث ورد برد الشركة على تقاريرنا السابقة قيامها بالبيع وحصولها على القيمة البيعية وجاري متابعة الإجراءات التي تتم بمعرفة المشتري لنقل ملكية الأسهم الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه.	•المساهمة في شركة الاسماعيلية الجديدة تم إستبعادها من الاستثمارات في الشركات المشتركة نظراً لبيع الأسهم وتحصيل كامل القيمة البيعية من المشتري بالمشاركة مع بنك مصر وفقاً للعقد المبرم وتحصيل القيمة البيعية بالكامل من المشتري وقد أخطرت الشركة بورصة الأوراق المالية بما يفيد بيع الأسهم للمشتري وتحصيل كامل القيمة البيعية ودون أدنى مسئولية على الشركة ، وجاري المتابعة مع شركة الاسماعيلية الجديدة للإفادة عن ما تم الانتهاء اليه من إجراءات بمعرفة المشترى لنقل ملكية الأسهم

الملاحظـــــــــــة	الـــــــــرد
ويرتبط بما سبق احتفاظ الشركة بأسهم الأوراق المالية لكل من شركة مصر أسوان وشركة مصر سيناء وشركة الإسماعيلية الجديدة للاستثمار السياحي بالمخالفة للمادة (١٧ – فقرة أولى هـ) من القانون (٤) لسنة ٢٠١٨. يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن مع ضرورة الالتزام بأحكام القانون المشار إليه وموافاتنا بما تم بشأن نقل ملكية أسهم شركة الاسماعيلية.	ويتم التنسيق بين قطاعي الأوراق المالية والاستثمار في هذا الشأن والتواصل مع كلا من شركة مصر للمقاصة وكذلك شركة مصر للاستثمارات المالية.
• ظهر رصيد حساب المخزون ضمن قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ٣٩٣ ألف جنيه (بالصافي) بعد خصم مخصص المخزون البالغ نحو ١٣٩ ألف جنيه وقد تضمن المخزون رواكد بنحو ١٣١ ألف جنيه بمخزن الهندسي ونحو ٨ آلاف جنيه بمخزن السيراميك بفندق سفير دهب (مكون بهما مخصص بالكامل). يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التصرف الاقتصادي بتلك الرواكد بما يعود بالنفع على الشركة.	• جاري اتخاذ اللازم نحو بيع أصناف المخزون الهندسي بالمزاد العلني بعد اتخاذ كافة الإجراءات المنظمة لذلك ، أما مخزون السيراميك فإنه سيتم الاستفادة منه بالفندق خلال الفترة القادمة خلال أعمال الصيانة بالفندق.
• ظهر رصيد حسابات مدينة لدى المصالح والهيئات في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ٦٧.٩٩٥ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد ما يلي: - ١- نحو ٦٥.٣٦٣ مليون جنيه قيمة المتبقي من مديونية محافظة الأقصر البالغ إجماليها نحو ٨٠.٣٦٣ مليون جنيه تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشركة في الاستئنافين رقمي ١١٨ ، ١٣١ لسنة ٤٠ق بالتعويض عن الأرض المملوكة للشركة بمحافظة الأقصر والمنزوع ملكيتها للمنفعة العامة ، حيث قضى الحكم بتعديل مبلغ التعويض ليصبح ٨٠٠٠ جنيه عن المتر لمساحة ١٠٥٦٠.٢٤ م٢ (على أن يخصم المبلغ السابق صرفه وهو ٢٨٠٠ جنيه عن المتر) ، بالإضافة إلى ٥٠٠٠ جنيه عن كل شهر تعويض عن عدم استغلال الأرض منذ ٢٠١٠/١/١ ، بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع ٤% من تاريخ صدور الحكم نهائياً في ٢٠٢٣/٣/٨ حتى تمام السداد علماً بقيام محافظة الأقصر بتقديم طعن بالنقض برقم ١٣٩٩٥ لسنة ٩٣ق ، وقد تم الاتفاق مع محافظة الأقصر بموجب محضر اتفاق مؤرخ في ٢٠٢٣/١٠/٢٤ على جدولة مبلغ التعويض المحكوم به لصالح الشركة على أربع أقساط تبدأ من ٢٠٢٤/١/٣٠ وتنتهي في ٢٠٢٤/١٠/٣٠ متضمنة نحو ١.٨٢٧ مليون جنيه فوائد قانونية بواقع ٤% سنوياً من تاريخ الحكم وحتى تاريخ الاتفاق وليس بتمام السداد كما ورد بالحكم ، ونرى أن الشركة قد جانبها الصواب في عدم تضمين الاتفاق كامل قيمة الفوائد القانونية المستحقة للشركة حتى تمام السداد وفقاً للحكم القضائي المشار إليه. ويستلزم الأمر ضرورة الالتزام بتنفيذ الحكم القضائي الصادر لصالح الشركة والعمل على تحصيل كامل قيمة الفوائد القانونية المستحقة للشركة ومتابعة تحصيل باقي قيمة الأقساط مع موافاتنا بما تم بشأن دعوى النقض المقامة من محافظة الأقصر.	• قرار تقسيط المبلغ مع أحد الجهات الحكومية المصرية تم اتخاذه بموافقة مجلس الإدارة بالإجماع ، وقد تم تحصيل مبلغ ٢٥ مليون جنيه حتى تاريخه وفقاً للجدولة وأن قرار جدولة التقسيط لمدة عام واحد فقط يتيح للشركة إمكانية الاستفادة من التدفقات في سداد التزامات الشركة بالجنيه المصري ، والبديل هو تطوير النزاع مع الجهات الحكومية المصرية مما سيكلف الشركة الكثير من الوقت والمصروفات حتى الانتهاء من تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً للحكم. وجاري متابعة مستجدات دعوى النقض المقامة من محافظة الأقصر في هذا الشأن.

الملاحظـــــــــــة	الـــــــــرد
٢- نحو ١.٣٨١ مليون جنيه المتبقي من قيمة الرسوم والمصروفات القضائية المستحقة للشركة عن قضية الضمان الحكومي تنفيذاً للحكم الصادر في الاستئنافين رقمي ١٧٤٥٦ ، ١٧٣٠٣ لسنة ١٢٤ق لصالح الشركة ضد وزارة المالية ، وبتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١١ تقدمت الشركة بطلب للمحكمة المختصة (محكمة استئناف القاهرة) بتسوية المبلغ لصالح مأمورية الضرائب – مركز كبار الممولين وهو ما لم يتم حتى تاريخه. يتعين متابعة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة حفاظاً على حقوقها طرف الغير مع موافاتنا بما تم في هذا الشأن.	• جاري المتابعة مع وزارة العدل باثباتها كرصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب للإستفادة منها وخصمها من أي مستحقات ضريبية على الشركة.
٣- نحو ٢٧٩.٠٧٥ ألف جنيه رصيد متوقف منذ عدة سنوات (٢٠٠٦) يمثل قيمة رسوم ضريبة الدمغة النسبية المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب على مساهمات الشركة في رؤوس أموال بعض الشركات بعد حصولها على أحكام استئنافية لصالح الشركة بهذه القيمة. يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة وفقاً للأحكام الصادرة لصالحها.	• جاري متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة في الأحكام الصادرة لصالحها وذلك خصماً من المستحقات الضريبية.
٤- نحو ٩٠ ألف جنيه مستحقة على مصلحة الضرائب العقارية – مأمورية غرب القاهرة قيمة فوائد قانونية مستحقة للشركة تنفيذاً للأحكام القضائية الصادرة لصالحها ، وقد أفادت الشركة برد ها على تقرير مراقب الحسابات عن فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٩/٣٠ بأنه جارى التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية على تسوية الفوائد القانونية خصماً من مستحقات المصلحة طرف الشركة. يتعين موافاتنا بما تم بشأن الاستفادة من تلك الفوائد القانونية في سداد مستحقات مصلحة الضرائب طرف الشركة.	• جاري التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية على تسوية الفوائد القانونية خصماً من مستحقات الضرائب العقارية، وبعد الأخذ في الاعتبار صدور حكم القضاء في الدعوى المرفوعة من الشركة بشأن الطعن المقدم عن المحلات المتواجدة بالفندق وجاري متابعة الحصول على صورة من الحكم والتي إنتهى إلى أحقية الشركة فى بعض القيم الإيجارية المحسوب على أساسها الضريبة العقارية للمحلات.

الملاحظـــــــــة	الـــــــرد
ظهر رصيد حسابات مدينة أخرى ضمن قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ١٨٠.٤١٣ مليون جنيه (بالصافي) بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ١٣٣.٠٦٢ الف جنيه وقد تضمن الرصيد ما يلى : ١- نحو ٧٨.٥٤٢ ألف جنيه تمثل باقي حصة الشركة في أرباح شركة مصر سيناء للسياحة عن الأعوام من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٥. يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ حق الشركة طرف الغير في ظل مطالبات الشركة المتكررة بالمديونية.	• جاري المتابعة مع شركة مصر سيناء لتحصيل تلك المبالغ.
٢- نحو ٥٤.٥٣٨ ألف جنيه تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة في رأسمال شركة الإسماعيلية للاستثمارات السياحية المستحقة لشركة مصر للفنادق والصادر بشأنها حكم قضائي نهائي منذ عام ٢٠٢٠. يتعين متابعة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوقها طرف الغير مع الإفادة بما تم في هذا الشأن.	• جـــاري المتابعـــة نحو تنفيذ الحكـــم الصادر لصالـــح شركة مصر للفنادق وقد قضت المحكمة على المصدر للشيك بدون رصيد بسنة مع الشغل وكفالـــة ثلاثة آلاف جنيهاً.
ظهر رصيد حسابات دائنة لدى الشركات القابضة والتابعة والشقيقة ضمن قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مديناً على غير طبيعته (شاذاً) بنحو ٨١.١٠٤ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد ما يلي : نحو ١٩.٤٦٤ مليون جنيه تمثل المتبقي من قيمة المديونية المستحقة على الشركة القابضة للسياحة والفنادق والشركات التابعة والبالغة نحو ١١٥.٢٦٧ مليون جنيه تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشركة في الاســـتئنافين رقمـــي ١٧٤٥٦ ، ١٧٣٠٣ لســـنة ١٢٤ق وموافقـــة الســـيد/وزير الماليـــة بتـــاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠ على أن تتم التسوية من مستحقات وزارة المالية طرف الشركة القابضة وشركاتها التابعة والرصيد المتبقي من تلك المديونية يخص شركة مصر للسياحة وقد أفادت الشركة القابضة ضمن كتابها للشركة المؤرخ في ٢٠٢٢/٧/١٧ بأنه محل نزاع قضائي بين شركة مصر للسياحة ووزارة المالية وسيتم تأجيل أي سداد بشأنه لحين الحكم في هذا النزاع. يتعين العمل على تحصيل تلك المديونية حتى لا تمثل أموال عاطلة وضياع فرص استثمارها بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة.	• المبلغ المسدد عن الضمان الحكومى تم خلال عام ٢٠٠٩ وطوال السنوات التالية كان متداولاً بالقضاء وصدر حكم الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ ثم الطعن عليه من قبل وزارة المالية وتم تأييد الحكم لصالح الشركة من محكمة النقض بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٥ وحتى يمكن التنفيذ كان يستلزم ذلك صيغة تنفيذية والتى تستغرق فترات زمنية جديدة. وبالتالي فقد تم التنسيق بين الشركة القابضة للسياحة والفنادق والمستشار القانوني للشركة وذلك بالتواصل مع المستشارين القانونين لوزارة المالية للوصول إلى تسوية ودية لإسترداد قيمة الضمان الحكومي وهو ما نجحت فيه الشركة القابضة بالحصول على تأشير معالى وزير المالية على إجراء التسوية الودية وخصم قيمة حق الإنتفاع لمدة عام ونصف وتبلغ نحو ٣٥ مليون جنيه وباقي الـ ١٥٠ مليون جنيه يتم تسويته من مستحقات الشركة القابضة وشركاتها التابعة. وبالفعل تم تحصيل مبالغ وصلت لنحو ٩٥.٨ مليون جنيه ويتبقى مبلغ مديونية شركة مصر للسياحة – محل نزاع بين الشركة ووزارة المالية وجارى التنسيق مع وزارة المالية على محاولة رد المبلغ المخصوم وإجراء مقاصة بذلك من مقابل حق الانتفاع عن عام ٢٠٢٤ وذلك بناء على المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والتى تؤكد قيام شركة مصر لاسياحة بسداد كافة المبالغ.

الملاحظـــــــــــة	الـــــــــرد
نحو ٦١.٦٥٧ مليون جنيه (المعادل لمبلغ ٢ مليون دولار) قيمة ما تم تحويله للشركة القابضة للسياحة والفنادق بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣١ من حسابات الشركة بكل من بنك سايبب ، بنك قناة السويس بنحو مليون دولار من كل منهما دون وجود أية مطالبات مؤيدة لتلك المبالغ ، وقد وردت مطابقة من الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٢ تفيد بأن المبلغ مقيد بدفاترها كرصيد دائن لشركة مصر للفنادق في ٢٠٢٣/١٢/٣١. يتعين موافاتنا بمبررات تحويل تلك المبالغ والعمل على سرعة تحصيلها بنفس عملة التحويل في ظل أزمة عدم توافر الدولار بالبنوك وحتى لا تمثل أموال عاطلة وضياع فرص استثمارها بما يعود بالنفع على الشركة.	• الرصيد الظاهر بالحساب والبالغ نحو ٦١.٦٥٧ مليون جنيه (المعادل لمبلغ ٢ مليون دولار) تم تسويته بالكامل بالعملة الأجنبية بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٥ ، حيث أن التحويلات التي تتم بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة إجراء متبع وسبق العمل به أسوة بما يتم بمشروع التحول الرقمي حيث تلتزم الشركة القابضة بسداد الالتزامات المالية نيابة عن شركاتها التابعة وتحصيلها منهم فيما بعد ، بالإضافة إلى أن الشركة القابضة سبق من قبل أن تحملت سداد مبلغ الضمان الحكومي لوزارة المالية نيابة عن شركة مصر للفنادق أثناء بداية أعمال تطوير فندق النيل ريتز في عام ٢٠١٠ حيث كانت إجراءات سداده من قبل شركة مصر للفنادق سيستغرق وقتاً طويلاً ومما كان قد يعرضها لمخاطر الحجز الإداري و قد ساهم ذلك الإجراء في زيادة ربحية شركة مصر للفنادق طوال تلك السنوات وبالرغم أن مساهمة الشركة القابضة تمثل ٥١% فقط.
ظهر رصيد حسابات دائنة للمصالح والهيئات ضمن قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مديناً على غير طبيعته (شاذاً) بنحو ٤.٢٩٧ مليون جنيه يمثل قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة من عملاء فندق النيل ريتز كارلتون منذ عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، ولم تقم الشركة بموافاتنا بما انتهت إليه مع مصلحة الضرائب بشأن إثبات تلك القيمة بالملف الضريبي كأرصدة دائنة للشركة حتى يمكن الاستفادة منها وخصمها من أي مستحقات ضريبية. يتعين موافاتنا بما انتهت إليه الشركة مع مصلحة الضرائب في هذا الشأن لما لذلك من أثر على أرصدة الحسابات الظاهرة ضمن القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.	• تتم المتابعة مع فندق النيل ريتزكارلتون على سرعة الإنتهاء من إثبات تلك المبالغ على الملف والبطاقة الضريبية لشركة مصر للفنادق بمعرفة المستشار الضريبي للفندق والذي يرتبط بضرورة الانتهاء من الفحص لضريبة أرباح الأشخاص الإعتبارية للفندق عن تلك السنوات قبل إثباتها كأرصدة دائنة لشركة مصر للفنادق.
بلغ رصيد حسابات دائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٤.٠٢٥ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد مبلغ ١٧٥٠٦ جنيه قيمة الضرائب العقارية لفندق سفير دهب عن شهر يوليو ٢٠٢٣ بالخطأ وصحته تخفيض حساب ضرائب ورسوم أخرى. يتعين إجراء التصويب اللازم.	• تم إجراء التصويب المحاسبي اللازم بالقيد رقم/٣٤٩ تسويات طبقاً لملاحظة الجهاز المركزي.

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

الملاحظـــــــــــة	الـــــــــرد
• بلغ رصيد حسابات دائنة أخرى في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ نحو ٥٨.٣٥١ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد نحو ١٦.٩٢١ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بيانها كما يلى : ١- نحو ٥٧ ألف جنيه قيمة كوبونات موردة من شركة مصر المقاصة بتوزيع أرباح ترجع لعام ٢٠٠٥ تقادمت بمرور أكثر من خمسة عشر عاماً. ٢- نحو ١.٨ مليون جنيه يخص رسم الدمغة النسبية لصالح المساهمين والمحصلة من وزارة المالية منذ عام ٢٠٠٢ والتي ترجع لعام ١٩٨٠. وقد أفادت الشركة بردها على تلك الملاحظة بتقاريرنا السابقة بأنه جارى التنسيق مع شركة مصر المقاصة والشركة القابضة للسياحة والفنادق لاتخاذ القرار المناسب بشأنها. يتعين الإسراع في اتخاذ الإجراءات الواجبة لتسوية تلك المبالغ بما يعود بالنفع على الشركة.	• جاري التنسيق مع شركة مصر للمقاصة والشركة القابضة للسياحة والفنادق لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
٣- نحو ٤.٦٩٠ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة عن تطوير فندق النيل ريتز منذ يونيه ٢٠١٩. ويتصل بما سبق بذلك وجود رصيد بحساب الأرصدة المدينة بنحو ٣٥٦.٦ ألف جنيه (رصيد متوقف منذ سنوات) ضريبة قيمة مضافة لكل من فندق سفير دهب ، وفندق النيل ريتز بنحو ٣٤٢ ألف جنيه ، ١٤.٦ ألف جنيه على التوالي. يتعين اتخاذ اللازم لسداد الضرائب المستحقة على فندق النيل ريتز تنفيذاً للقانون، مع الاستفادة من الرصيد المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب.	• يتم المتابعـة مع فندقي النيل ريتزكارلتون وسفير دهب نحو سرعة الانتهاء من اثبات تلك المبالغ على الملف والبطاقة الضريبية وجاري فحص تلك السنوات مع فندق النيل ريتزكارلتون.
٤- نحو ١٢٢ ألف جنيه تمثل غرامات وتأمين ابتدائي من شركة العروبة عن عملية عزل حمام السباحة لفندق النيل ريتز منذ عام ٢٠١٥ المقام بشأنها دعوى قضائية صدر بشأنها حكم استئناف لصالح الشركة في ٢٠١٩/٦/٢٥ ولازالت متداولة بالمحاكم. يتعين ضرورة متابعة تلك القضايا لما له من أثر على الحسابات المالية للشركة والإفادة.	• الموقف الحالي للاستئناف المقام من شركة العروبة (السيد/ محمود صلاح الدين محمود أبو شادي) أنه قد صدر الحكم فيه لصالح شركة العروبة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٨ بمبلغ نحو ٧٩ ألف جنيه بالإضافة إلى الفوائد القانونية، و جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص تنفيذ الحكم الصادر ومبلغ التأمين بمجرد موافاتنا بصورة الحكم.
٥- نحو ٤.٥ مليون جنيه جزء من مستحقات الشركة لدى شركة الشرق الأوسط (تحت التصفية) لحين الانتهاء من أعمال التصفية النهائية. يتعين اتخاذ اللازم للإسراع في أعمال التصفية والحصول على باقي مستحقات الشركة.	• جارى العمل بالتنسيق مع شركة إيجوث والمصفى وكافة الأطراف المعنية لإنهاء التصفية بأسرع وقت ممكن حيث مرت عملية التصفية بعثرات كثيرة سواء من قبل محافظة الإسماعيلية أو عدد القضايا المرفوعة على الشركة وتم مخاطبة الشركة لمعرفة موعد انعقاد الجمعية العامة للشركة.

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

الملاحظـــــــــــة	الـــــــــرد
٦- نحو ٥.٧٥٢ مليون جنيه أرصدة دائنة معلاة لحين التسوية مع مركز كبار الممولين. يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة وموافاتنا بأسباب توقفها.	• الرصيد متوقف بالدفاتر لحين موافاتنا بنتيجة الفحص الذهائي لضريبة أرباح الأشخاص الاعتبارية حتى عام ٢٠١٧.
• تضمنت قائمة الدخل في ٢٠٢٣/١٢/٣١ – حساب صيانة داخلية – مبلغ ٦٠٤٢٠ جنيه بالخطأ قيمة إيجار مقر الجهاز المركزي للمحاسبات بالفوالة لمدة ٣ شهور بواقع ٢٠١٤٠ جنيه شهرياً وصحته حساب مصاريف الإيجارات. يتعين إجراء التصويب اللازم.	• تم إجراء التصويب المحاسبي اللازم بالقيد رقم/٣٤٩ تسويات طبقاً لملاحظة الجهاز المركزي.
• لم تتضمن قائمة الدخل في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بعض الإيرادات بلغ ما أمكن حصره نحو ١٣٠ ألف جنيه بيانها كالتالي : - نحو ٦٧ ألف جنيه قيمة المتبقي من التعويض المستحق للشركة البالغ نحو ٢٠٠ ألف جنيه تنفيذاً للحكم القضائي رقم ٢ لسنة ٢٠١٩ – مساكن موضوعي ملوي الصادر لصالح الشركة بالتعويض عن هلاك الشقتين المؤجرتين من الشركة بمدينة ملوي نتيجة هدم العقار وإعادة بناءه من جديد حيث قامت الشركة بتحصيل نحو ١٣٣ ألف جنيه في ٢٠٢٣/١١/٢٩ من قيمة التعويض المشار إليه. - نحو ٦٣ ألف جنيه قيمة المتبقي من التعويض المستحق للشركة والبالغ نحو ١٣٣ ألف جنيه تنفيذاً للحكم القضائي الصادر لصالح الشركة في الدعوى رقم ٧٩٤ لسنة ٢٠٢٠ عمال كلي شمال الجيزة بعد تأييد الحكم بالاستئناف رقم ٣٠١٦ لسنة ١٣٩ق الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٥ ، وقيام الشركة بتحصيل نحو ٧٠ ألف جنيه من قيمة التعويض المشار إليه. • يتعين حصر الحالات المماثلة وإجراء التسويات المحاسبية الواجبة لإظهار نتائج أعمال الشركة على حقيقتها في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مع متابعة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوقها طرف الغير.	• سيتم حصر باقي التعويضات المستحقة للشركة وإثباتها في فبراير ٢٠٢٤ لحين التحصيل.

العضو المنتدب
التنفيذي
(عمرو عطية أحمد)

شركة مصر للفنادق ش.م.م

رئيس
القطاع المالي
(محاسب/ محمود محمد مصطفى)